

المجمع عليه عندهم أن المظهر لهذا السر المبرح به لغير أهله مرصدهم
العقاب من الله تعالى عليه من غير مهلة غير من الله سبحانه وتعالى على
مثل هذا السر الذي إذا ظهر يكون في ظهوره خراب العالم وشمول
الفساد وعدم الاجتماع لأن علة الاجتماع في المدن التعاون من
النوع بالمعاوضة بهذين الحجرين فإذا أظهر علم ذلك فلا يخيلوا من
أن يكون ظهوره عاما وأخصا فإن ظهر لأولى السوكة والأماكن
والمملوك حجبوا عنه المستحق من أهل العلم والحكمة ومنعوا عن الناس
كتب القوم ومواد التدبير فلا يمكن الوصول إليها وان ظهر علم ذلك
لخاص والعلم حصل الاستغناء لكافة الخلق فقطعت الأسباب
التي هي علة الاجتماع ويصير عمل هذه الصناعة مثل الرجحان والنداء
وغيرهما من الصناعات فيحتاجون إلى المعاوضة بغير هذين الحجرين ولا
يوجد شرف منها على النفود والمعاوضة فيحصل التحلل العام ويؤد
الحال إلى التفرق لزوال علة الاجتماع فانهم فلهذه العلة وحكمات
هذه الموهبة عن الرعاى الذي لا يمتزج في العلوم ولا بصيرة يتخذهم
في الفقه لم يوضع هذا العلم على سبيل من طرق الحكمة لا بسلك
الأدب والفحص والنظر بقوانين يعرفونها هو المذكور وينفصلوا
إلى الغاية القصوى من هذه النتيجة بأذن الله سبحانه وهذا المعنى
سلك صاحب المكتسب في كتابه طريق الحق والتفتيش لينبذ
أولا على النتيجة وثانيا على موضوعها وثالثا على هيولها وكذلك
رتبة بعد رتبة إلى أن يتم لك النتيجة ويكمل لك المطلوب منها فافهم
ولا تتعدى النظر في كتابي هذا من مقدمة إلى مقدمة إلى أن تعرف
ما قبلها فإن هذا العلم مرتب على قواعد ترتبط بعضها ببعض **ولم يجمع**
إلى شرح كلام الشيخ **وأما قوله** وهذه القوى أما أن تكون لازمة
للحجر في حال الطبيعة وأما أنها تكون بعد التدبير يريد بالقوى التي
قد منا ذكرها وهي الذوب والصبر والمراعاة والتخيم ولما كانت
طريقا

طريق الفحص على هذا الأسلوب بين أما وأما قضيتان بل من صدق
أحدهما كذب الأخرى مثل قول القائل إذا كانت الشمس طالعة
فإنها موجودة وهذه قضية أولى ومثل قوله إذا كانت الشمس
طالعة فالنهار غير موجود هذه قضية ثانية صدقت الأولى ولكنها
الثانية ولا بد من قضايها هي أخفى من النسبة لما ذكرنا يقف فيها
الفكر عن التمييز بين الكاذبة والصادقة فتحتاج في ذلك إلى مقدمة
أخرى كالتوازن يستنبط منها الحق والصدق والمباطل والكذب
فقوله وهذه القوى أما أن تكون لازمة للحجر في حال الطبيعة
وأما أن تكون بعد التدبير يريد بكلامه الفحص عن أحوال الحجر المتفق
هذه الموازن التي هي القوى لانه قد صح عندهم أن الأكسير لا يذات
يكون فيه هذه القوى الموصوفة المحدودة على ما بيناه أولا لانه
لما اجتهدوا في الفحص عن أحوال الغلزات الناقصة والكامل منها
وحققوا النظر في انتقال بعضها إلى بعض بالتدبير والنار حسبما
تقدم وصفه وشرحه وظهر لهم إمكان مداواتها وعودها إلى حال
صحتها شرعوا بعد ذلك يبحثون عن جواهر المولدات الساذج هل
يجدون فيها جوهرا واحدا أو اثنين أو أكثر من ذلك يكون فيه هذه
القوى المذكورة بالصدق أو بالفعل فيتمسكون به في هذه المداوات
ويجعلونه عمدة لمقصودهم فنظروا وراجعوا الفكر والتحقيق
في ذلك وقالوا أنا وجدنا جوهرا فيه هذه الخصوصيات والقوى
بالفعل فهو حينئذ الأكسير فقد ظفر بالمطلوب وأن لم نجد ووجدنا
جوهرا فيه بعض هذه القوى بالفعل متمسك به وبحثنا عنه لعل
أن يكون فيه بقية القوى بالصدق ويجوز إخراجها إلى الفعل
بالتدبير **وقد حكى** جابر رحمه الله تعالى في شرح كتاب الرحمة أنه
يمكن أن يكون الحق سبحانه قد أوجد للأكسير معدنا كبقية المعادن
ولم يهتد أحد إليه ولا يمتنع ذلك وكلامه في كل ما يذكر مقبول